

The Legal Regulation of the International Monetary System and its Response to the Interests of the International Community

Emran Mahafzah

Department of Law, Faculty of Law, Jadara University, Jordan.

Received: 19/7/2020
Revised: 28/09/2021
Accepted: 18/4/2021
Published: 1/12/2021

Citation: Mahafzah, E. . (2021). The Legal Regulation of the International Monetary System and its Response to the Interests of the International Community. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, 48(4), 1–13. Retrieved from <https://dsr.ju.edu.jo/djournals/index.php/Law/article/view/3209>

Abstract

This paper discusses a highly complex and sensitive topic, related to the international monetary system, and its legal basis. It deals with the gold standard that was formed through international commercial dealings, which was a dedication of customary rules in this aspect. Then it deals with the arrangements reached at the Bretton Woods conference that linked the dollar to gold, and its transformation in subsequent dealings to a system in which the dollar is more dominant, which is supposed to be covered by gold. However, after the United States announced the cessation of exchanging dollars for gold in 1971, it became clear that the United States had printed more than three times the value of the gold it has. It also resorted to solve its problem by declaring what was called the floating currency system, as a system described as the international monetary anarchy. This paper shows the economic and political crises that resulted from this procedure issued by the United States. It also shows the legal reality of this system, which is closer to chaos governed by the hegemony of the dollar. Moreover, it offers ideas to reproduce a fair and acceptable international monetary system..

Keywords: Gold standard, Bretton Woods, the international monetary system, dollar, international financial organizations.

الترتيبات القانونية الخاصة بالنظام النقدي الدولي ومدى استجابتها لمصالح المجتمع الدولي

عمران محمود مفلح محافظة

قسم القانون، كلية القانون، جامعة جدارا، الأردن.

ملخص

ناقشت هذه الورقة موضوع بالغ التعقيد والحساسية، يتعلق بالنظام النقدي الدولي، وأساسه القانوني؛ حيث تناولت قاعدة الذهب التي تشكلت من خلال التعاملات التجارية الدولية التي كانت تكريس للقواعد العرفية في هذا الجانب؛ ثم الترتيبات التي تم التوصل لها في مؤتمر "بريتون وودز" التي قرنت الدولار بالذهب، وتحوله في التعاملات اللاحقة إلى نظام يسيطر على التعامل فيه الدولار، الذي كان يفترض انه مغطى بالذهب، لكن تبين بعد إعلان الولايات المتحدة وقف مبادلة الدولارات بالذهب عام 1971، أن الولايات المتحدة طبعت من الدولار أكثر من ثلاثة أضعاف قيمة الذهب الموجود لديها، وانها اتجهت لحل مشكلتها إلى إعلان ما أطلق عليه نظام تعويم العملة، كنظام وصف بالفوضى النقدية الدولية، وبينت الورقة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي نجمت عن ذلك، وبين الواقع القانوني لهذا النظام الذي هو أقرب إلى فوضى محكمة لهيمنة الدولار، وقدمت أفكار لإعادة إنتاج نظام نقدي دولي عادل ومقبول. الكلمات الدالة: قاعدة الذهب، "بريتون وودز" تعويم العملة، الدولار، صندوق النقد الدولي.



© 2021 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

المقدمة

القيمة الأساسية للنقود تتعلق بجانبين: جانب اعتباري وجانب مادي، الجانب الاعتباري يتعلق بالقيمة الذهنية أو الفكرية التي كونت سلعة أو خدمة ما، ومقدار الجهد أو الطاقة المبذولة لإنتاجها، أما الجانب المادي فيتعلق بالمنتج نفسه، السلع والخدمات المقدمة بأشكالها المتنوعة، هذه القيمة خضعت للتقييم من نواحي متعددة، لكن التقييم كان معياريا، يتعلق بمقياس معين (نقد/ عملة) على أن منتج ما يساوي مقدار معين من الوحدات التي اصطلح الناس على استخدامها لقياس قيمة ذلك المنتج (دولار، جنيه، دينار، ريال، درهم... الخ)، ولاقت قبولا عاما لديهم.

لقد استخدم الإنسان وحدات قياس كثيرة عبر تاريخه الطويل، لكنّه استقر على معدن أو معدنين أو عدد منها، فمقابل منتج ذا قيمة كبيرة استخدم الذهب، ومقابل منتج أقل قيمة استخدمت الفضة، ومقابل منتج قليل القيمة استخدمت معادن أخرى كالنحاس والبرونز؛ حيث خلطت وشكلت وسكت النقود في صور وأوزان مختلفة، وألزمت السلطات الناس بالتعامل بها. كان الذهب هو الأكثر قيمة والأكثر قبولا عبر التاريخ ولا يزال محط اهتمام الأفراد والشركات والدول، وحتى حينما تم التوصل إلى إنتاج العملة الورقية كانت مجرد رموز لوزن معين من الذهب.

واليوم بلغ تطور النقود مبلغا كبيرا خاصة بعد ولوج المجتمعات مرحلة التطور الرقمي؛ حيث أصبح جزء كبير من المعاملات التجارية يجري عبر وسائل الدفع الإلكترونية، وبدأت إرهابات العملة الرقمية المشفرة بالظهور وبدا الكثير من الناس وخاصة في البلدان المتطورة اقتصاديا تتعامل بهذه النقود، وقد سجلت المعاملات التجارية ذات الطبيعة الإلكترونية مئآت المليارات كما قدر ذلك خبراء منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2020، وكذلك الأمر بالنسبة للعملة الرقمية، على الرغم من عدم تبنيها من قبل مختلف الدول، إذ لا يوجد غير الصين تستخدم النقود الرقمية المشفرة، محليا وعلى نطاق محدود كما افاد بذلك الموقع الإلكتروني "العربي الجديد" (لندن) بتاريخ 16 اب 2020.

كما أن القيم التي تعبر عنها تلك النقود تغيرت مع الزمن، فبينما كانت مجرد رموز للحصول على حاجات معينة أو لبيع فائض من المنتجات الزراعية ومن ثم الصناعية، فإنها أصبحت مع الزمن تمثل قيمة بحد ذاتها؛ بحيث أصبح هناك سوق للعملات، لبيع وشراء النقود، خاصة وان هذه النقود متذبذبة القيمة تزداد وتنخفض حسب الأحوال الاقتصادية في كل دولة.

لقد ساهم نمو التجارة الدولية في طرح مسائل غاية في الأهمية تتعلق بالطريقة الأمثل لحفظ الحقوق مع ضمان استمرار النمو الاقتصادي والتجاري، أي كيف يمكن تحقيق المكاسب مع الحفاظ على الالتزام بالقيم الإنسانية، وكيف السبيل إلى وضع قواعد قانونية تعبر عن المصالح العليا للمجتمع الدولي ويمكن تطبيقها في ميدان المعاملات النقدية بحيث تحافظ على مشروعية قانونية تخدم الجميع وتتأسس على مبدأ حسن النية وتقدير جهد وفكر الأفراد وتحفظ حقوقهم، وليس على القوة والاستغلال أو تستتر بالأعمال التجارية لارتكاب أعمال إجرامية (من قبيل النصب والاحتيال والسرقة ومظاهرها من قبيل المضاربة).

إن النظام النقدي الحالي، الذي هو فوضى تحت سيطرة فئة غير مبالية بأي قيمة أخلاقية، ما عدا تحقيق ثروات من لا شيء ومن غير أي جهد، خلق المضاربة والتلاعب بالأسهم صعودا ونزولا، والتلاعب بأسعار المواد الرئيسية، والتدخل في خصوصيات الأفراد، وشؤون الدول الداخلية، لا لشيء سوى لاقتناص الفرصة للدخول في مضاربة أو صفقة ناجحة، تستغل جوانب الضعف البنوية في اقتصاديات دول العالم الثالث، وتستغل انصياع الدول الرأسمالية الأخرى بسبب حاجتها للأمن والاستقرار.

إذا الدول اليوم أمام معضلة حقيقية فيما يتعلق بالنقود، من منها التي تصلح كعملة للقيمة؟ وبالتالي من منها التي يمكن أن تشكل ما يمكن تسميته بالنقد الدولي؟ الذي تستطيع الدول أن تتعامل به وتحفظ حقوقها وحقوق رعاياها من خلاله؟

إن حل هذه المعضلة ليس بالأمر الصعب، إذا توفرت الإرادة لإيجاد قواعد قانونية تحمي مصالح جميع الدول وبالتالي جميع أصحاب الأعمال، الأمر الذي يتطلب وضع حد نهائي للاستغلال بالدرجة الأولى، ومعاقبة المجرم على إجرامه. لكن هذا الأمر يحتاج إلى تغيير هائل على مستوى الدول وعلى مستوى العلاقات الدولية وخاصة العلاقات الاقتصادية الدولية. كما يحتاج إلى منظومة قانونية جديدة، أهم مبادئها سيادة القانون على المستوى الدولي، وتطبيق قواعد المسؤولية الدولية تجاه الدول التي لا تفي بالتزاماتها.

سنقارب موضوع البحث من خلال بعدين: الأول يبحث في الترتيبات الأولية الخاصة بمرجعية الذهب التي أقرتها الدول كأساس للتعاملات النقدية الدولية، والثاني يبحث في الترتيبات القانونية الخاصة بالنظام النقدي التي جرى إقرارها خارج قاعدة الذهب وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول- الترتيبات الأولية الخاصة بمرجعية الذهب كأساس للتعاملات النقدية الدولية:

يمكن رصد نوعان من الترتيبات في بداية تشكل النظام النقدي الدولي: الأولى نشأت كقواعد عرفية من خلال التعاملات التجارية الدولية، وهي الخاصة بإقرار قاعدة الذهب، بينما الثانية أخذت طابع الترتيبات الاتفاقية من خلال الدعوة لانعقاد مؤتمر "بريتون وودز" الذي أقر إنشاء مؤسستين ماليتين دوليتين لا تزالان تعملان لغاية اليوم، ووضع أساس النظام النقدي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يمكن بحث هذا الموضوع، في مطلبين، على النحو التالي:

المطلب الاول- إقرار قاعدة الذهب في التعاملات ذات الطبيعة العرفية:

لم يكن من المقبول الحديث عن نظام نقدي دولي قبل تكوّن الدول ذات السيادة، وإذا كانت الدولة بالمعنى الحديث نسبياً قد ولدت بعد معاهدة وستفاليا 1648، فإن العلاقات الدولية بأوجهها المختلفة، وبخاصة الاقتصادية، بدأت هي الأخرى، بالتشكل بعد هذا التاريخ، وفي إطار ذلك أيضاً، نمت علاقات تجارية متنوعة.

كانت العلاقات التجارية مقتصرة في الماضي، وحتى نهاية المرحلة الإقطاعية، على المنتجات الزراعية، لكن بفضل التطور العلمي والانتقال إلى الإنتاج الصناعي، وبخاصة بعد الثورة الصناعية، بدأت تشكل سوق دولية تتركز على عنصرين رئيسيين هما: المواد الأولية اللازمة للإنتاج الصناعي، والمنتجات الصناعية. ومع ازدياد الحاجة لتلك المنتجات، ازداد حجم التجارة الخارجية، وانتقلت من المبادلات البسيطة القائمة على تحقيق منافع متبادلة، إلى مجالات أوسع فرضت على المتعاملين ضرورة البحث عن وسائل مناسبة، لضمان الإيفاء بقيمة تلك المنتجات، عن طريق وحدات نقدية مقبولة، وبخاصة في ظل اختلاف وسائل الدفع بين دولة وأخرى وأحياناً اختلافها حتى داخل الدولة الواحدة، بين منطقة وأخرى.

وحيث إن الكثير من الدول، وبسبب تطور أسواقها الداخلية، كانت قد قطعت شوطاً كبيراً في المجال النقدي، فقد جرى الاعتماد على تلك المحصلة من التطور، في هذا الجانب، لاستخدامها في مجال التجارة الخارجية، وكانت الوسيلة الأكثر تداولاً في البيع والشراء، على مستوى الكثير من الدول تتم بواسطة العملة المعدنية، التي اتخذت أشكالاً وأوزاناً وتسميات مختلفة (بوقوفة، 2017، ص 4-8)

في بداية القرن التاسع عشر كانت بريطانيا قد حققت تطوراً كبيراً في مختلف المجالات، بفعل الثورة الصناعية، وبفضل نظامها الاقتصادي الحيوي، مما ساهم في نمو تجارتها الخارجية وزيادة ثروتها القومية، وانتعاش مكانتها الدولية، وبخاصة المالية، حيث إن هناك علاقة أساسية بين النقود والتجارة الدولية، وهو الأمر الذي دفعها إلى إصدار قانون، في العام 1816، اعتبر "الذهب هو المقياس الوحيد للقيمة"، وأن العملة الذهبية هي وحدها التي تعتمد كعملة قانونية، للمبالغ التي تزيد عن جنهمين استرلينيين. وبذلك حسم الأمر فيما يتعلق بالتعاملات النقدية سواء كان على مستوى السوق المحلي أو بالنسبة للتجارة الدولية، وكما هو واضح فإن ازدياد التجارة الدولية هو الذي أسس للمعيار النقدي، ومن ثم أثر في صورة تلك النقود ومعياريتها (مورغان، 1993، ص 196)

وقد حذت حذو بريطانيا، لكن بعد وقت طويل، في سبعينات القرن التاسع عشر كل من: المانيا وسويسرا وفرنسا وبلجيكا والدول الاسكندنافية وهولندا باعتماد الذهب كنظام وحيد، وتخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن نظام المعدنين واستقرت على نظام الذهب سنة 1893، واعتمدت النمسا الذهب سنة 1892، واليابان سنة 1897، وروسيا سنة 1899 (Allan H. Meltzer, Money, Britannica)

وإذا كانت غاية النقد تحقيق تعامل مستقر ومقبول وعادل بالنسبة لأطراف العلاقة، فقد استحق الذهب خاصيته الأساسية كوسيلة للدفع من خلال القبول العام به، سواء في التعاملات الداخلية بداية أو الدولية فيما بعد، فقد كان مرغوباً لذاته بسبب ثقة المتعاملين به (مورغان، 1993، ص 34) وايضا (<https://www.britannica.com/topic/gold-standard>)، وكان شائعاً في جميع البلدان ذات الأنظمة المالية المتطورة، واحتفظت جميع البلدان بالذهب للمدفوعات الدولية (مورغان، 1993، ص 32).

وما أن جاءت نهاية القرن التاسع عشر، حتى بات الذهب بمثابة معيار للقيمة الدولية ووسيلة لدفع أية أرصدة يتعذر تسويتها في سوق العملات الأجنبية، وكانت الأوراق المالية وودائع المصرف قابلة للتحويل بسهولة إلى ذهب: (مورغان، 1993، ص 182، ورزق، 2009، ص 82)، وبذلك يمكننا القول: إن العادات المستقرة، في السوق، هي التي أوجدت قاعدة الذهب كمعيار للقيمة في التعاملات الدولية في تلك المرحلة المبكرة.

ارتبط نظام الذهب، الذي استقر كنظام للتعاملات النقدية الدولية، بسيادة مركز واحد للمدفوعات الدولية، وقد تحقق ذلك لندن، بعد الاحتلال الفرنسي لهولندا 1794-1813، الذي أنهى دور "امستردام" كأهم مركز للتعامل في العملة الأجنبية في العالم آنذاك، وأخذت لندن تحل محلها بسبب تقدم الصناعة البريطانية ونمو المدن الصناعية الكبيرة فيها، بحيث أصبحت بريطانيا المصدر الرئيسي للسلع، والمستورد الأكبر للطعام والمواد الخام في العالم (مورغان، 1993، ص 187).

كما أن لندن كانت توفر أكبر سوق حرة للذهب والفضة، بالإضافة إلى أنها سوقاً رئيسياً لكل من الائتمانات قصيرة وطويلة الأجل، وشكلت كميالية لندن صكاً رئيسياً للمدفوعات الدولية في تلك الفترة إلى أن حل محلها الدفع بالجنه الاسترليني (Olivier Accominotti, Stefano Ugolini, 2019).

يذكر أنه خلال الفترة الواقعة بين 1870 وحتى 1914 كانت المحافظة على أسعار التعادل، المعرفة بالذهب، مضمونة بالتزام كل المصارف المركزية المرتبطة بنظام الذهب، تباع وتشترى الذهب بالسعر الثابت لعملائها تجاه الذهب. وعلى هذا الأساس كانت المحافظة على ثبات سعر الصرف بين عمليتين تتم على نحو آلي (دينز، 1989، ص 60). أي أن هناك معيار عام يجري قياس قيمة أي عملة وطنية على أساسه، وهذا الأمر يتوافق نسبياً ومصالح المجتمع الدولي، من ناحية وجود نظام يحقق مصالح مختلف الأطراف، وقد عرف العالم لقاعدة الذهب شكلين هما:

1- قاعدة المسكوكات الذهبية، التي سادت حتى بداية الحرب العالمية الأولى 1914، وهي عملة نقدية مصنوعة من الذهب المضاف إليه بعض المعادن الأخرى كالتحسس والقصدير لإكسابه الصلابة والسهولة بالتشكيل، وتكون قيمته ناجمة عن وزن الذهب الموجود فيه (المرزوك، د.ت،

ص 7). وتكمن سلبيات هذا النظام في التسابق بين الدول الكبرى على مصادر هذا المعدن، من أجل الاستحواذ عليه، وهو الأمر الذي شجع على فرض الاستعمار ومصادرة الموارد الطبيعية لشعوب العالم المختلفة وخاصة الضعيفة، وأدى إلى نشوب الحرب العالمية الأولى بفعل هذا التنافس كعامل رئيسي؛ وفي ضمان وجود السيولة، وهو الأمر الذي لا يمكن لقواعد السوق تأمينه بصورة دائمة بالنسبة للمعيار الذهبي، الذي هو في النهاية معدن، ووجوده محدود في الطبيعة.

2- قاعدة السبائك الذهبية، التي جاءت بعد الحرب العالمية الأولى؛ حيث أعلن رئيس الوزراء البريطاني تشرشل عام 1925 عودة بريطانيا إلى قاعدة الذهب ولكن في صورة سبائك ذهبية، التي تختلف عن المسكوكات في عدم تداولها من يد إلى يد بين الناس، وإنما مبادلة البنكنوت أو الأوراق النقدية الممثلة لها، التي أصدرها بنك الإصدار مقابل وزن محدد من الذهب، لكل ورقة نقدية. وقد جاء هذا النظام لحل الإشكالية المتمثلة بعدم توفر السيولة في بعض الأحيان، بالنسبة للتجارة الدولية، وقد استمر هذا النظام حتى العام 1931 حيث توقف على إثر تفاقم الأزمة الاقتصادية الكبرى التي اندلعت في بورصة نيويورك 1929، واجتاحت معظم البلدان (المرزوك، د.ت، ص 76).

وقد تمثل الوضع النقدي بين الحربين بالاضطراب والفوضى؛ حيث لم يكن هناك نظام (ثابت) لأسعار الصرف بالنسبة لمختلف العملات (دينز، 1989، ص 52-54)، مما تسبب في إضعاف سيادة لندن المالية ويزوغ نيويورك كمركز مالي مهم؛ حيث أودت الحرب بألية المدفوعات الدولية، ولم تعد بريطانيا قادرة على الاحتفاظ بدورها في عملية تمويل التجارة الدولية، الأمر الذي فتح المجال أمام الولايات المتحدة التي باتت الدولة الوحيدة التي تملك شروط عملية التمويل (المرزوك، د.ت، ص 77) وهو ما يمكن أن نلاحظه في نتائج مؤتمر "بريتون وودز" 1944، ومن خلال المعاملات التي ترتبت عليه بعد ذلك.

المطلب الثاني- الترتيبات القانونية المقررة في "بريتون وودز":

هناك جانبان مهمان يتعلقان بالنظام النقدي الدولي الذي ساد خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية: الأول يتمثل بالاتفاق الذي أنشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ والثاني يعزى إلى التعامل الذي ساد العلاقات التجارية الدولية بالاستناد إلى تلك الاتفاقية. فيما يتعلق بالجانب الأول، ساهمت بعض العوامل في إعطاء الولايات المتحدة القدرة على الحسم بالنسبة للصيغة القانونية التي جرى التوصل إليها في مؤتمر بريتون وودز الذي انعقد في نيوهامبشير (أمريكا) بمشاركة 44 دولة في تموز عام 1944. ويمكن إجمال تلك العوامل على النحو التالي:

1. استحواذ الولايات المتحدة على أكبر احتياطي ذهب في العالم حوالي 59% من الاحتياطي العالمي (RICHARD N. COOPER, 1982, p21).

2. الدمار الهائل الذي تسببت به الحرب العالمية الثانية للدول الأوروبية، وهجرة الكثير من الأشخاص المؤهلين وأصحاب رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة، التي بقيت بمنأى عن الآثار المدمرة للحرب، وحاجة الدول الأوروبية للأموال الأمريكية لتمويل إعادة إعمار بنائها التحتية وإعادة عجلة الاقتصاد إلى الدوران.

3. انتقال مركز القوة العسكرية والاقتصادية إلى الولايات المتحدة، وخسارة الدول الأوروبية لنفوذها في العالم.

4. ابتعاد دول المنظومة الاشتراكية عن المشاركة الفاعلة في مؤتمر بريتون وودز، وغياب ما يسمى بدول العالم الثالث لأنها لم تكن قد استقلت بعد.

في ضوء ذلك فرضت الولايات المتحدة وجهة نظرها (مازار، 2016، ص 35) من خلال اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، التي نتجت عن مؤتمر بريتون وودز، الذي يمكن تلخيص أهم ما جاء فيها على النحو التالي:

1. إنشاء الصندوق "عن طريق هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتعاون بشأن المشكلات النقدية الدولية"، يهدف إلى "إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف"، وإلغاء قيود الصرف الأجنبي التي تعيق نمو التجارة العالمية، و"تحقيق استقرار أسعار الصرف"، والإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي الدولي الجديد (المادة 1 من اتفاقية صندوق النقد الدولي) وعلى الرغم من أن الصندوق أنشئ كمنظمة دولية، غير أنه تمت مقارنة آلية عمله الداخلية بما يتوافق وعمل الشركات، وبخاصة مسألة ربط القوة التصويتية بمقدار مساهمة الدولة الطرف برأس المال الصندوق، التي تخالف قاعدة أساسية في القانون الدولي هي قاعدة المساواة.

2. يعبر عن سعر التعادل لعملة كل دولة عضو بالذهب الذي يعد قاسما مشتركا، أو بدولار الولايات المتحدة الأمريكية بالوزن والعبارة الناقد في 1 تموز 1944 (35 دولاراً للأونصة التي تزن 31.103 غرام) (المادة 4 من اتفاقية الصندوق) وبذلك فقد تم فتح الطريق أمام الدولار لكي يحتل المكانة نفسها التي يحتلها الذهب في المعاملات النقدية الدولية، فقد قُدم الدولار على اعتبار أنه ذهب، بل ويتفوق على الذهب بمرورته العالية وسهولة نقله وسهولة الحفاظ على السيولة من خلاله، مع وجود الذهب كضمانة للمتعاملين.

3. ألزمت الاتفاقية جميع الدول الأعضاء، التصريح لدى صندوق النقد الدولي عن سعر تعادل العملة الخاصة بكل منها، وأن يلتزم كل عضو

بالمحافظة على سعر التعادل هذا بخصوص الصرف لكافة الصفقات والمعاملات التي تتم في أرضه، مع السماح بهامش يزيد أو ينقص بنسبة 1% عن سعر التعادل (المادة 4 فقرة 3 من اتفاقية الصندوق).

4. أيضا وضعت الاتفاقية استثناء في الفقرة 4 من المادة الرابعة، تُعدّ الدولة العضو قد نفذت التعهد (السابق) إذا قامت سلطاتها النقدية بشراء الذهب وبيعه بحرية لتسوية المعاملات الدولية بالتمن المرتبط بسعر التعادل وضمن حدود الهامش الذي يحدده الصندوق.

5. كما تحدد نظام العضوية والتصويت في الصندوق على أساس الحصص المالية التي يدفعها الأطراف المؤسسون للصندوق وفق الملحق (أ) من الاتفاقية، بينما تتحدد العضوية والحصص للأعضاء الآخرين بموجب قرار من مجلس المحافظين (المادة 3 من اتفاقية الصندوق)، ويلزم الحصول على أغلبية 85% من مجموع القوة التصويتية لإجراء أي تعديل في حصص العضوية وهو امر من المستحيل تحقيقه بدون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية.

6. ووفقا لاتفاقية صندوق النقد الدولي تقوم الدول الأعضاء بسداد جزء من حصصها المترتبة عليها للصندوق (ما يسمى بحقوق السحب الخاصة) بدفع مقدار 25% منها بالذهب أو بالدولار، والجزء الباقي يدفع بالعملة المحلية للدولة العضو، وفي حال عدم توافر كمية الذهب والدولارات المطلوبة، فإنها لا تلتزم إلا بدفع 10% من قيمة الحصص ذهبا وتدفع النسبة المتبقية بالعملة الوطنية.

وفيما يتعلق بالجانب الثاني، وبالاستناد إلى الاستثناء المبين في الفقرة 4 من المادة الرابعة من اتفاقية صندوق النقد الدولي، أرسل وزير الخزانة الأمريكي "جون سنايدر" رسالة إلى مدير الصندوق في نهاية عام 1947 يعلمه فيها أن بلاده قررت بيع وشراء الذهب على أساس سعر 35 دولار للأونصة وذلك إلى أي مصرف مركزي يطلب ذلك (دنيزت، 1989، ص 61).

وقد ترتب على هذا الأمر في التعامل النقدي الدولي إعفاء الولايات المتحدة من تدخل الصندوق في سوق صرف العملات، بما يخالف الشرط الخاص بسعر التعادل، وأوجد هذا التطور عدم مساواة بين الولايات المتحدة وباقي الدول الأعضاء في الصندوق، وبذلك فقد حوّل نظام الاتفاقية إلى نظام يعتمد الدولار الأمريكي كقاعدة أو أساس للتعامل وهو ما جرى بالفعل بدءا من العام 1947 (دنيزت، 1989، ص 63).

لكن هذا النظام بدأ يعاني ابتداء من عام 1958، نتيجة تغلب الاقتصادات الأوروبية على مشكلاتها البنوية الناجمة عن الحرب، وتحقيقها لنمو اقتصادي كبير، والعودة القوية للتحويلات الخارجية للعملات الأوروبية الرئيسية فيما بين غير المقيمين، مما أفقد الدولار الثقة المفرطة، ومركزه كعملة أساسية. وقد حققت الدول الأوروبية فائضا كبيرا في ميزانها التجاري، وبدأت العلاقات التجارية تشهد اضطرابا، وبدأت الرساميل في الهروب من الولايات المتحدة إلى أوروبا حيث أسعار الفائدة أكبر والأرباح أعظم، وأخذت معدلات التضخم بالارتفاع، مما أدى إلى تباين كبير بين معدل تبادل الدولار ومعدل تبادل العملات الأخرى، خاصة المارك الألماني، بالإضافة إلى تشجيع الاقتصاد الأوروبي بالدولارات، ونمو العجز في الاقتصاد الأمريكي، ونتيجة شك الدول في قوة الدولار انهالت البنوك المركزية في مختلف دول العالم على بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي تطالبه بتحويل الدولار إلى ذهب في ضوء التعهد الذي التزمت به الولايات المتحدة عام 1947.

ومع بدء خروج الذهب بمعدل سريع من الولايات المتحدة، وحيث إن استمرار تحويل الدولار إلى ذهب كان كفيلا بخروج كل ما تملكه الولايات المتحدة من أرصدة ذهبية، فقد أعلن الرئيس الأمريكي في آب 1971 عدم قابلية التحويل الرسمي للدولار إلى ذهب على أساس السعر الثابت، دون التشاور مع صندوق النقد الدولي أو مع الدول الأطراف في اتفاقيات بريتون وودز (فولف، 2016، ص 38، ورمزي، 1987، ص 215) حيث كان بحوزة البنوك المركزية للدول الأوروبية وغير الأوروبية 35 مليار دولار، في حين كان حجم الاحتياطي الأمريكي من الذهب لا يتجاوز 11 مليار دولار (التكريتي، 2010، ص 79)، وبذلك أنهت الولايات المتحدة فعليا القاعدة الأساسية التي حكمت التعاملات النقدية الدولية منذ مؤتمر بريتون وودز، أي قاعدة السعر الثابت للدولار (35 دولار للأونصة). واتجهت إلى تعويم سعر صرف الدولار مقابل الذهب غير عابثة بالآثار الناجمة عن ذلك، والمتمثلة في فوضى الأسواق المالية وزيادة حجم المضاربات (التكريتي، 2010، ص 79). وقد أزال هذا القرار السياسي التعامل بالذهب، من التنظيم النقدي الدولي، وأزيل معه مفهوم العملة الحقيقية، أي العملة التي تتضمن قيمة ذاتية، وتشكل ثروة بحد ذاتها (دنيزت، 1989، ص 140).

على الرغم مما شاب الترتيبات الخاصة بالنقد الدولي التي جرى إقرارها في بريتون وودز، من سلبيات كبيرة، وتكريسها للدولار كعملة دولية، إلا أنها حافظت على قدر كبير من الاستقرار في التجارة الدولية، لكن الثغرة الأهم تمثلت في عدم وجود ضمانات قانونية للالتزام الولايات المتحدة بمبادلة دولاراتها بالذهب بالسعر الذي حددته، وهي الثغرة التي تسببت في وقف العمل بهذا النظام نهائيا، وفتحت شهية المضاربين لاحتلال الاسواق الدولية عمليا، وفرض ترتيبات جديدة تراعي مهمهم لتحقيق الأرباح، وتتنكر لمصالح المنتجين الحقيقيين للقيم الاقتصادية.

المبحث الثاني- الترتيبات القانونية الخاصة بالنظام النقدي خارج قاعدة الذهب:

يمكن القول: إن النظام النقدي الحالي يجد أساسه في التطور الذي شهدته التعاملات النقدية منذ العام 1971، من خلال إقرار فكرة تعويم العملات، وإنهاء العمل بقاعدة الذهب، ومن خلال الاتفاقيات والتعاملات اللاحقة التي أخرجت النظام الحالي إلى حيز الفعل، وهو ما سيتم بحثه في

مطلبين يركز الأول على الفوضى التي سادت الأسواق المالية والتجارة الدولية عموماً بعد إعلان الولايات المتحدة بتعويم الدولار، والثاني يعالج واقع النظام النقدي الدولي الحالي وافاق تغييره على النحو الآتي:

المطلب الأول- فوضى تحت هيمنة الدولار:

بعد قرار الإدارة الأمريكية بالتوقف عن بيع الذهب، وفرض ضريبة بمقدار 10% على الواردات، وانتشار الشائعات حول وضع العملة الأمريكية، اشتعلت حتى المضاربة على الدولار، واشتدت معها حتى المنافسة بين القوى الاقتصادية الرئيسية ضمن النظام الرأسمالي (الولايات المتحدة، دول أوروبا الغربية، واليابان) وشرعت هذه الدول بالتفاوض من أجل الخروج من هذا الوضع، وقد توصلت إلى اتفاق سمي باتفاق "سيموثونيان" في كانون الأول 1971 يقضي بأن تلغي الولايات المتحدة ضريبة الواردات، مقابل خفض سعر الدولار بنسبة 7.89% مع السماح لأسعار الصرف بالتقلب في حدود 2.25% صعوداً أو هبوطاً بعد أن كانت النسبة $1 \pm 1\%$ في "بريتون وودز"، واتفق على تشكيل لجنة من قبل صندوق النقد الدولي لتقديم اقتراحات بشأن إصلاح النظام النقدي. لكن هذا الاتفاق بالكاد أمضى سنة، حيث فاجأت الولايات المتحدة دول العالم في شباط 1973 بتخفيض آخر لقيمة الدولار بنسبة 10% ليصبح سعر أونصة الذهب 42.22 دولار (رمزي، 1987، ص213، البغدادي، 2004، ص11).

إلا أن هذا الإجراء لم يوقف المضاربة على الدولار، ومن الطبيعي أن ذلك ترك أثره أيضاً على صندوق النقد الدولي، حيث شرعت الدول الرأسمالية في مفاوضات جديدة فيما بينها، على أثر انتهاك الولايات المتحدة للقاعدة الأساسية التي جاءت في المادة 6 من وثيقة إنشاء صندوق النقد الدولي، وفي ظل أمر واقع جديد فرضته الولايات المتحدة، تمثل بتعويم الدولار، وهو الأمر الذي تبعته فيه معظم الدول الرأسمالية الكبرى (رمزي، 1987، ص213).

وقد أفضت هذه المفاوضات إلى الأخذ رسمياً بنظام التعويم، في مؤتمر جمايكا 1976 من خلال الاتفاق الذي توصل إليه مجلس محافظي صندوق النقد الدولي، ودخل حيز التنفيذ في آذار عام 1978، حيث قضى بإجراء التعديل الثاني على اتفاقية الصندوق، وتضمن:

1- حرية الدول الأعضاء في اختيار ما تشاء من نظم الصرف بما في ذلك التعويم، وحُظر على الدول الأعضاء محاولة الحصول على مزايا تنافسية غير عادية في مواجهة الأعضاء الآخرين من خلال التلاعب في سعر الصرف (المادة 4 من اتفاقية الصندوق).
في ضوء هذا التعديل تباينت نظم الصرف في الدول الأعضاء في الصندوق، هناك دول اعتمدت نظام التعويم (80% من دول العالم)، ودول ربطت عملاتها بعملة أو بسلة من العملات القوية (الدولار والين والمارك والجنيه الاسترليني والفرنك) وهناك من استمر على نظام الرقابة على الصرف (قنوع، 2016، ص277).

لكن دول السوق الأوروبية المشتركة، عوّمت عملاتها تجاه الخارج، وأنشأت فيما بينها في كانون الأول 1978 نظاماً نقدياً، سمي "بالإيكو" كوحدة نقد أوروبية، وهي نقود ائتمانية دولية ذات قوة إبراء إقليمي، تستخدم لتسوية الحسابات المتبادلة بين الدول الأعضاء في الاتحاد، تصدر بناء على ما يتلقاه الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي من ودائع ذهبية وأرصدة بالدولار تمثل 20% من احتياطي البنوك المركزية للدول الأعضاء.

أما بالنسبة للدولار الأمريكي، فقد كان هو الراجح الأكبر من التعويم، فقد حل فعلياً محل الذهب وأصبح هو المعيار النقدي في التعاملات المالية الدولية، إضافة إلى أنه شكّل طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، العملة الارتكازية، التي تتم من خلالها المبادلات التجارية على مستوى العالم، واكتسب خلال هذه الفترة ثقة المتعاملين، بالإضافة إلى ترسيخ دوره عبر مؤسسات نقدية دولية، وكذلك في إطار أسواق المال الرئيسية على مستوى العالم، وفي كثير من الأحيان كان يلعب دور العملة الثانية على مستوى المعاملات النقدية المحلية، أي في الاقتصادات الوطنية للكثير من الدول، وقد شكّل هذا مصدر قوته، بالإضافة إلى الدعم السياسي الكبير الذي يحظى به، والناجم عن دور الولايات المتحدة كقطب عالمي، تستطيع بما تمتلك من نفوذ أن تجبر الآخرين على الانصياع لهيمنة الدولار، باعتباره أيضاً أحد أذرع قوة الولايات المتحدة نفسها، ولذلك فقد استطاعت أن تعيد تأكيد سيادة الدولار بعد أزمة 1971، وأن تجبر القوى الدولية الأخرى أن تعترف بالدولار كعملة احتياطية عالمية.

ومن خلال توظيفها لامتتاع الدول العربية، وخاصة السعودية، عن تصدير النفط، كمساهمة منها في حرب تشرين عام 1973 بين العرب وإسرائيل، وما تبع ذلك من ارتفاع في أسعاره، تمكنت الولايات المتحدة من امتصاص فائض الدولارات التي حازتها الدول الأوروبية وبنسبة أقل اليابان المستهلكة للنفط، لتعيدها سواء عبر شركاتها العاملة في النفط أو عبر جذب الأموال الفائضة لدى الدول المنتجة للنفط، إلى بنوكها وأسواقها المالية وغير المالية.

ولذلك فإن ما تم في سبعينات القرن الماضي كان في الحقيقة هو تعويم للدولار (دنيزت، 1989، ص178)، وهو ما أثبتته التعاملات النقدية والتجارية بعد ذلك. حيث لم تعد الولايات المتحدة ملزمة بمبادلة دولاراتها بالذهب، أي أن ما قامت به في السبعينيات القرن الماضي، استمرت به علناً، ولكن دون أن تتحمل أي التزام بهذا الخصوص.

2- الغاء السعر الرسمي للذهب ونزع الصفة النقدية عنه، ومعاملته كأبي سلعة يتحدد سعرها بناء على العرض والطلب، وحظر أي وظيفة له

في ترتيبات سعر الصرف، والتخلص من جانب من مقادير الذهب التي توجد بحوزة الصندوق، والتصرف بها بحيث تحصل الدول الأعضاء على جزء منها يوازي حصصها في الصندوق ويخصص الباقي لمساعدة الدول ذات الدخل المنخفض.

في الواقع إن الذهب لا يمكن الغاؤه، فهو "سلعة" اكتسبت قيمتها مع الزمن سواء بالنسبة للأفراد أو البنوك أو الدول، ويسعى الجميع إلى الاحتفاظ به كملاذ آمن. لكن رغبة الولايات المتحدة في إزالة الصفة النقدية عنه لها بعدين: الأول يتعلق بالرغبة في إحلال الدولار محله، وما يمكن أن يوفره ذلك من ميزة قوية للاقتصاد الأمريكي أملة أن يحل مشاكلها الاقتصادية؛ والثاني في الحفاظ على احتياط الذهب لديها، الذي بدأ في التناقص (بيرنشتاين، 2002، ص 505)، في ضوء حالة العجز التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي.

لكن ذلك لم ينعكس على الاقتصاد الأمريكي ولم يحلّ مشكلة العجز والركود ولا البطالة، إلا بعد التوصل لاتفاقية بلازا 1985، التي ألزمت الدول الأوروبية واليابان بالتدخل لصالح العملة الأمريكية، حيث ضخّت 10 مليار دولار من احتياطها في سوق الصرف من أجل خفض سعر الدولار تجاه "الين" وباقي العملات الأوروبية بنسبة 51% (بيجمان، 2014)، وهو الاتفاق الذي أدى لاحقاً إلى جانب عوامل أخرى لانفجار فقاعة المضاربة في الاقتصاد الياباني في تسعينات القرن الماضي (دوريل، 2010، ص 71) وإلى الإطاحة بالمنافس الياباني، ومكّن الولايات المتحدة من تقليل العجز في ميزانها التجاري مع هذه الدول.

3- تقرر أن تكون وحدات السحب الخاصة، التي جرى إقرارها في التعديل الأول للوثيقة المنشئة للصندوق عام 1969، هي الأصول الاحتياطية الأساسية في نظام النقد الدولي، وأن يكون هناك إشراف دقيق، من قبل صندوق النقد الدولي، على سياسات الدول الأعضاء بالنسبة لسعر الصرف. فمن خلال "المساندة المالية" و"المساعدة الفنية" و"المراقبة" أصبح صندوق النقد الدولي يتدخل في القرارات الاقتصادية وحتى السياسية في الدول المدينة، فقد أعطى الصندوق لنفسه حق مراقبة مدى الوفاء بمتطلبات الإدارة الرشيدة ومدى تنفيذ الإصلاحات في القطاعين القضائي والمالي (فولف، 2016، ص 45-46)، بما يتعارض مع مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والصندوق لا يفعل ذلك لنفسه، بل لصالح الدول الدائنة، وهي الدول الرأسمالية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحكم بسياسات الصندوق، وتوجهه بحيث يلي مصالح رأسماليتها عن طريق حصصها الضخمة في الصندوق.

قد تكون المضاربات التي تقوم بها الشركات المالية الكبرى على الذهب والعملات الأخرى قد بدأت قبل إقرار التعديل الثاني 1978 (يوسف، 2017، ص 264)، على اتفاقية الصندوق، لكنها زادت بعد أن ألقت الولايات المتحدة عن كاهلها الالتزام المتعلق بربط الدولار باحتياطها من الذهب، وذلك نتيجة عدم التزامها باتفاقية "بريتن وودز" فقد هبط مخزون الذهب لديها، سنة بعد سنة، خلال الأعوام من 1958-1971، من ما قيمته 19 مليار دولار إلى 10 مليار، بينما زادت الالتزامات النقدية للولايات المتحدة في نفس الفترة لتصل إلى أكثر من 60 مليار دولار، مع ملاحظة أن الأرقام متباينة سواء في هذا الجانب أو في الجانب المتعلق بحجم الدولارات قياساً إلى حجم الذهب مقيماً بدولار 35 دولار للأونصة، ولكنها لا تقل عن ثلاثة أضعاف (بيرنشتاين، ص 505). لكن تلك الإجراءات لم توقف التضخم ولم توقف المضاربة، لكنها نقلت الانفجار إلى دول أخرى بحيث عانت الكثير من دول العالم من عدم الاستقرار الاقتصادي، ومن المضاربات، وهروب الاستثمارات، والعجز والبطالة وتقلّب أسعار الصرف والديون... الخ (دنيزت، 1989، ص 45-46).

كما أن هناك مسألة، تتعلق بالطريقة التي اعتمدها صندوق النقد الدولي كحل لمشكلة السيولة النقدية الدولية، وهي المتمثلة "بحقوق السحب الخاصة"⁽³¹⁾ التي ارتبطت تحديدها في اتفاقية صندوق النقد الدولي بمقدار حصص الدول الأعضاء في الصندوق، التي يتطلب تغييرها إجراء تعديل بموجب قرار يصدر عن مجلس المحافظين بأغلبية 85% من أصوات الدول الأعضاء، وحيث إن الولايات المتحدة حازت على أكبر الحصص (الملحق أ من اتفاقية صندوق النقد الدولي في موقع الصندوق على النت <https://www.imf.org>)، وبالتالي أعظم الأصوات في مجلس المحافظين، عند التأسيس وبقيت كذلك حتى الوقت الحاضر، وهي حالياً تزيد على 16% من المجموع الكلي للأصوات، فإن هذه النسبة تتيح للولايات المتحدة إسقاط أي قرار، بهذا الشأن، لا يتوافق ومصالحها.

وهو الأمر الذي جعل حل مشكلة السيولة مرتبط بعجز ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية؛ أي إن الولايات المتحدة تلجأ إلى طباعة الدولارات من أجل حل مشكلة العجز في ميزان المدفوعات، وهذا يؤدي إلى خلق السيولة النقدية الدولية (R. Triffin, 1960)، وهذا الوضع أعطى للولايات المتحدة ولاقتصادها سمو على باقي اقتصاديات الدول الأخرى، وجعل من غير الممكن مجاراة الاقتصاد الأمريكي، ليس بسبب القوة الحقيقية له وإنما بسبب ما يتمتع به الدولار من السيطرة كعملة عالمية، وهو الأمر الذي جعل اقتصاد الدول الأخرى مرهون للاقتصاد الأمريكي ولتجار الأسهم، وأحياناً جعله مرهوناً للمضاربين في أسواق المال، من غير أي ضمانات للدول، يمكن استنتاج ذلك بكل سهولة من خلال الأزمات التي

⁽³¹⁾ وفي عام 1997 وافق الصندوق على التعديل الرابع لاتفاقية إنشائه، وقد تضمن هذا التعديل مضاعفة كمية وحدات حقوق السحب الخاصة، وقد وزعت التخصيصات الإضافية على أساس الحصص في الصندوق، ولم يصبح هذا التعديل نافذاً إلا بعد أن أوعز بإجرائه الرئيس الأمريكي أوباما (2008-2016).

حلت باقتصاد العديد من الدول كالمكسيك (<https://revues.imist.ma/index.php/DOREG/article/view/15132> تاريخ شباط 2021)، وأزمة السوق الالكترونية 1987، والنمو الأسيوية (اولريش، 2010، ص 110 وما بعدها، 140-154)، وروسيا والبرازيل (1998) وتركيا والأرجنتين 2001 (جوارين، 2014).

مما يعني أن التعويم لم يجلب الاستقرار كما كان يؤمل ولا حل مشاكل العجز والتضخم للاقتصاد الأمريكي، وبقي الوضع على هذا النحو حتى انفجرت أزمة الديون العقارية 2008 في الولايات المتحدة (فيشوش، 2017، ص 90-144، وعزايز، 2011)، وطالت آثارها مختلف دول العالم، وتلاحقت بعدها الاضطرابات والأزمات الاقتصادية إلى أن دخل العالم كله بأزمة ركود وبطالة خانقة بسبب إجراءات مواجهة جائحة كورونا منذ بداية العام 2020 في كل دول العالم.

يلاحظ أن جميع الاتفاقيات المتعلقة بالنقد الدولي منذ عام 1944 صيغت بحيث تلي مصالح الولايات المتحدة أو مصالح كبار الأثرياء فيها، ولم تستطع أي قوة اقتصادية أو دولة أن تفرض عليها أي بند واحد لا يستجيب لمصالحها، حتى لو كان في ذلك خسائر صافية للطرف أو الأطراف الأخرى، بل أكثر من ذلك، فإنها ضربت عرض الحائط بالتزاماتها القانونية، وخرقتها عندما وجدت أنها لا تلي مصالحها، أو أن خبراءها اعتقدوا أنها تعيق تحقيق تلك المصالح.

إضافة إلى ذلك فقد كان من بين نتائج تعويم الدولار أيضا، التحول لاستخدام وسائل الدفع الالكتروني، وهي تنتشر على نطاق واسع في كل أرجاء العالم، وعلى مستوى المؤسسات المالية، وخاصة البنوك كما تنتشر المتاجر على شبكة الإنترنت، وهذا ساعد أيضا على ظهور ما يمكن تسميته بالنقد الوهمي، النقد الذي تنشئه البنوك الخاصة والشركات الكبرى، من خلال بطاقات الدفع. وفوق ذلك نشأت النقود الرقمية من قبل أشخاص عاديين ربما أو شركات، لكنها لا تعبر عن قيم مادية حقيقية، وبدأ منذ زمن التعامل بهذه النقود الرقمية أو المشفرة كالببتكوين "Bitcoin" وغيرها (مجموعة من موظفي دائرة الاشراف والرقابة، 2020). وهذا يعطي مؤشرات قوية على ضرورة تغيير النظام النقدي الدولي الحالي ووضع ترتيبات قانونية جديدة، حتى يمكن مجازة هذه التطورات من جهة، وفي سبيل ضمان ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن الاستغلال من جهة أخرى.

المطلب الثاني- واقع نظام النقد الدولي و آفاقه:

يمكن مقارنة واقع النظام النقدي الدولي السائد حاليا من خلال عنصرين جوهرين هما:

العنصر الأول- توفر وسيلة دفع مقبولة: وهذه الوسيلة تُركت عائمة في النظام النقدي الحالي، فعند الحديث عن ترتيبات الصرف الأجنبي بينت المادة 4 في القسم 2 من اتفاقية الصندوق جواز أن تتضمن الترتيبات الحفاظ على قيمة معينة لعملة البلد مقابل حقوق السحب الخاصة أو سواها من عملات التعويم باستثناء الذهب، وترتيبات تعاونية تحافظ بموجبها البلدان الأعضاء على قيمة معينة لعملاتها مقابل عملة أو (سلة) عملات أخرى، كما أن الصندوق يمارس رقابة صارمة على سياسات أسعار الصرف في البلدان الأعضاء (المادة 4 القسم 3 الفقرة أ من اتفاقية الصندوق). أما فيما يتعلق بحق السحب الخاص فهو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، كانت قيمته تعزف في البداية بأنها تعادل 0,888671 غرام من الذهب النقي - وهو ما كان يعادل دولارا أمريكيا واحدا آنذاك. وبعد انهيار نظام "بريتون وودز"، أعيد تعريف حق السحب الخاص بأنه يعادل سلة من العملات. وهو ليس عملة ولا استحقاقا على الصندوق. بل هو استحقاق محتمل على عملات البلدان الأعضاء القابلة للاستخدام الحر (المادة 9 القسم 4 من اتفاقية الصندوق). ويمكن مبادلة حقوق السحب الخاصة بهذه العملات. وفي الوقت الراهن تتحدد قيمة حق السحب الخاص وفقا لسلة من خمس عملات - الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني (الفقرة س من نون 16 من القواعد واللوائح الخاصة بصندوق النقد الدولي). وقد تبذلت هذه السلة قبل أن تصبح على هذا النحو كما أنه يعاد حساب السلة كل 5 سنوات (الحويش، 2014، ص 16، 24). لكن حقوق السحب الخاصة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جدا من المعاملات النقدية الدولية.

العنصر الثاني- وجود هيئة دولية تشرف وتراقب وتضبط: وقد تم إنشاء صندوق النقد الدولي للقيام بهذا الدور إلى جانب البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (الحويش، 2013)، وكان للولايات المتحدة دور أساسي في ذلك، ومنحها وضعها الاقتصادي والسياسي والعسكري آنذاك القدرة على توليد منظمة رسمت خطوطها العريضة بما يخدم مصالحها الخاصة (فولف، 2016، ص 30) من خلال:

- 1- جعل الدولار يلعب دور الذهب في النظام النقدي الدولي، وهو ما تم توضيحه أعلاه.
- 2- آليات التصويت في الصندوق، التي تعطي للولايات المتحدة، نوعا من الفيتو على كل قرار من شأنه أن يمس بجوهر بنية ودور الصندوق في النظام النقدي الدولي، بعد أن حازت على حصة من أسهم الصندوق تزيد عن 16% من مجموع الحصص، ومن الأمثلة على المسائل التي تتطلب نسبة 85% من الأصوات لإقرارها: التصويت على إجراء تعديل على حصص الأعضاء (المادة 3 من اتفاقية الصندوق)، والمعاملات المتعلقة ببيع الذهب (المادة 5)، وزيادة أو تخفيض عدد المديرين التنفيذيين (المادة 12)، وإجراء تغيير في مبدأ التقسيم بالنسبة لحقوق السحب الخاصة (المادة

15)، واعتماد بلدانا غير أعضاء أو أعضاء غير مشاركين ومؤسسات تقوم بدور البنوك المركزية لأكثر من بلد كحائزين لحقوق السحب الخاصة (المادة 17)، وإدخال تعديلات على اتفاقية الصندوق (المادة 28/أ). إضافة إلى تمتع دول رأسمالية أخرى حليفة للولايات المتحدة (المملكة المتحدة واليابان والمانيا وفرنسا) بما مجموعه 38% من مجموع الأصوات، إلى جانب أصوات الولايات المتحدة، التي تتيح أيضا لهذه الدول أن تسيطر على باقي القرارات التي يتخذها الصندوق التي تتطلب 75% من الأصوات لإقرارها.

3- استحداث اتفاقيات "الاستعداد الائتماني" و"مبدأ المشروعية" وإلزام حكومات الدول التي ترغب في الاستدانة من الصندوق بتوقيع "خطاب نوايا"، بحيث تم الربط بين موافقة الصندوق على طلب قرض وبين تنفيذ شروط معينة يحددها موظفو الصندوق، ويتم ذلك من خلال "خطاب نوايا" تصدره الدولة طالبة القرض، ومن خلال آلية لصرف القرض على مراحل، للحيلولة دون إمكانية خروج أي دولة عن طاعة الصندوق (فولف، 2016، ص34)، وقد مارس ولا يزال الصندوق هذه السياسة بما يخالف مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

4- إصرار الصندوق على اعتبار الاتفاقيات التي يبرمها مع الدول المقترضة، ليست اتفاقيات دولية، حتى لا تمر عبر المسار القانوني المعتاد لإبرامها، بحيث تبقى طي الكتمان، ولا تمر عبر الهيئات التشريعية (فولف، 2016، ص34). وهذه في الحقيقة مسألة ذات أهمية خاصة، إذ إنه، في الوقت الذي يظهر الصندوق بأنه يمارس عمله كمنظمة لها شخصيتها القانونية الدولية، غير أنه في هذا الجانب يتخفى في صورة لا تختلف عن ممارسات أي شركة من شركات القطاع الخاص، التي لا هم لها سوى تحقيق الأرباح.

5- إشراف الصندوق على النظام النقدي الدولي، وعلى امتثال كل بلد عضو لالتزاماته حتى يتسنى للصندوق ممارسة "رقابة صارمة" على سياسات أسعار الصرف في البلدان الأعضاء، بالإضافة إلى طلبه تقديم "معلومات" تطال كل الجوانب الاقتصادية للدولة التي ترغب في الاقتراض (المواد 4 القسم 1/أ، ومادة 8/قسم 6/أ من اتفاقية صندوق النقد الدولي) طبعاً يستهدف هذا الجزء دول العالم الثالث، التي يستباح اقتصادها وأمنها الوطني للصندوق وموظفيه الذين تعينهم الولايات المتحدة الأمريكية بحكم ما تتيح لها اتفاقية تأسيس الصندوق من الاستحواذ على عملية اتخاذ القرار في هذا الجانب.

يمكن القول إن النظام النقدي الذي ساد منذ سبعينات القرن الماضي، أقرب إلى الفوضى منه إلى النظام، لكنها فوضى يسودها الدولار، أي إن معظم المبادلات تجري بالدولار، كما أن السلع الرئيسية كالنفط والغاز تعتمد الدولار، أكبر الأسواق الإلكترونية (الأمازون) يعتمد الدولار، بيع وشراء العملات يتم في الغالب بالدولار، وتسديد الديون كذلك، كما أنه العملة الرئيسية في الاحتياطيات الدولية (بوشناق و العلي، 2012، ص12-13). فماذا يعني ذلك؟ أي إذا كانت أهم المبادلات في العالم تتم بالدولار، وإذا كان العالم كله يحتاج الدولار فإن مجرد طباعته توفر ثروة، وهي قد وفرت ثروة تقدر بالتريليونات للاقتصاد الأمريكي، بحيث أصبح بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بعد إنهاء دور الذهب عام 1971، منجم العالم الذي لا ينضب، ومن يسيطر على هذا المنجم يفرض سطوته على العالم.

فهل هذا هو النظام النقدي الذي تريده دول العالم؟ وهل هذا هو النظام الذي يحقق مصالح المجتمع الدولي؟ لقد بينت المادة الأولى من اتفاقية صندوق النقد الدولي أهداف الصندوق، ومنها تشجيع التعاون النقدي الدولي وتيسير التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية، والعمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف، والمساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف، والغاء قيود الصرف الأجنبي، وتوفير الثقة بين الدول الأعضاء.

والتعاون لا يتأسس على نظام يراعي مصالح دولة واحدة في العالم، بل على مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وبخاصة حقها في تقرير مصيرها بنفسها، والمساواة في السيادة بين الدول، وممارسة حقها في السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية، إضافة إلى حقها في التنمية الذي يعد من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. لكن الممارسة بينت أن سياسة الصندوق تجاه دول العالم الثالث ليس لها من دافع غير إفقارها وهبيتها للتبعية الاقتصادية والسياسية، والسيطرة على مواردها والتحكم بثرواتها (فولف، 2016، ص27 وما بعدها، وقنوع، ص250-296).

وإذا كانت اتفاقية الصندوق قد أغفلت أهم هدف، وهو المتعلق بتحقيق العدالة في مجال المبادلات المالية الدولية، فإن الكلام عن التعاون، يبدو عبر تجربة الـ 75 سنة الماضية، لا أساس له في إطار عمل الصندوق، حيث إن الصندوق أقرب ما يكون إلى مؤسسة مالية خاصة، تعمل لتحقيق رغبات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، لجهة تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف فمنذ اعتماد سياسات التحرير المالي، تعرضت البلدان لتقلبات حادة في أسعار الصرف (Zmami, 2018, p1302-1336 Barguelli, Ben-Salha, and) حيث لم تسلم من ذلك أية دولة.

وفيما يخص توفير الثقة وتصحيح الاختلالات فإن دور الصندوق كان عكس ذلك تماماً، حيث هيأ الفرصة للدول الرأسمالية الكبرى وخاصة للولايات المتحدة للتدخل السافر في شؤون الدول النامية (رمزي، 1987، ص275-296)، وبدلاً من تصحيح الاختلال مقابل هذا التدخل فإنها أغرقها أكثر في دوامة الدين وفوائده ولم تحقق أي دولة طبقت خطط الصندوق أي نجاح (فولف، مرجع سابق).

ثم إن العالم قد تغير ولا يزال يتغير بوتيرة سريعة من جميع النواحي، فقد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهت المنظومة الاشتراكية، وتبنت بلدانها النظام الرأسمالي، كما طور الأوروبيون نظامهم الجماعي وشكلوا الاتحاد الأوروبي، وتوصلوا إلى إقرار عملة واحدة (اليورو)، وعلى إثر الأزمة المالية الكبرى (2008) التي تسببت بها الديون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية. قرعت أجراس الإنذار في مختلف البلدان خوفاً من تكرارها، بحيث

باتت دول العالم تحتناط في سياساتها كي لا تدفع أثمانا هائلة نتيجة بقائها رهينة للوضع النقدي الدولي الحالي، وهو ما يدفع إلى جانب العوامل الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة النظر في الترتيبات القانونية التي أنشأت هذا النظام.

في السياق نفسه انطلقت أيضا، مشروعات الخصخصة على نحو لاف في الثمانينات، في سياق انتشار الأفكار النيوليبرالية، وفي التسعينات من القرن الماضي بعد انهيار الدول الشيوعية، نشأت في ذات الفترة أسواق الصرف الأجنبي، والبيع بالعقود الأجلة، بالإضافة إلى التطور المتسارع في مجال تكنولوجيا الكمبيوتر والمعلوماتية الذي أدى إلى توسع هائل وسريع في مجال التعامل بالأسهم بحيث شمل مختلف بلدان العالم، بالإضافة إلى أشكال جديدة من الاستثمارات المالية بحيث أصبحت البورصات أقرب إلى ألعاب القمار منها إلى الأعمال التجارية، في المقابل صعدت إلى السطح مجموعة من الدول التي حققت نسب نمو عالية خلال السنوات الماضية وعلى رأسها الصين والهند بفعل عملها الدؤوب في تحسين أوضاعها الاقتصادية وزيادة الانتاج ومحاربة الفساد والاستقلال في اتخاذ القرارات بشأن التوجهات الاقتصادية بما يخدم مصالح شعوبها (لوه تشونغ، 2014، وزيادة، 2013).

كل هذه التغيرات تحتاج إلى إعادة النظر في المنظومة القانونية التي يعمل على أساسها النظام النقدي العالمي، وتدعو إلى العمل من أجل وضع ترتيبات قانونية لنظام جديد يقوم على تحقيق عدة معايير رئيسية: حيث يفترض أن يحقق معيار العدالة، ومعيار تحقيق الأهداف، ومعيار سيادة القانون ومعيار مرونة الأداء. بمعنى أن يكون النظام النقدي مقبولا من جميع الدول، وقابلا للتطور، من جهة وأن يكون التطور سلسا بدون نزاعات من جهة أخرى، وأن يكون هناك نوع من التبادلية يقضي بها معيار العدالة (محمد، 2010): أي أن تكون للمبادلات القيمة ذاتها بغض النظر عن العملة المستخدمة، فلا يجوز أن يحصل التاجر الأمريكي مثلا على النفط بسعر يعادل النصف، بالنسبة لما يحصل عليه الياباني، بسبب العملة المستخدمة في العملية، أي لا يجوز أن يكون للعملة ميزة مجردة بغض النظر عن القيم التي تحتفظها بالفعل، وهذا يتماشى أيضا مع مبدأ عدم جواز الإثراء بلا سبب وهو مبدأ من المبادئ العامة للقانون الدولي. بالإضافة إلى ضرورة وجود هيئة نقد دولية ديمقراطية تتأسس على المساواة ومراعاة المصالح العليا للمجتمع الدولي تكون وظيفتها إدارية إشرافية تنفذ ما يتم الاتفاق عليه من قبل ممثلي الدول الأعضاء، كما باقي المنظمات الدولية.

الخلاصة

يمكن استخلاص وجود ثلاث أنظمة نقدية دولية سادت العالم منذ نجاح البرجوازية في إنهاء النظام الاقطاعي في أوروبا، الأول انبثق من خلال التعاملات النقدية، كتكريس للأعراف التي تم قبولها من قبل المتعاملين في التجارة الدولية (تجّارا ودولا) التي بدأت بالتوسع في هذه الحقبة من الزمن والمعبر عنها في قاعدة الذهب؛ والثاني النظام الذي انبثق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، من خلال اتفاقية "بريتون وودز" 1944، الذي عكس واقع القوى الاقتصادية السياسية في العالم الرأسمالي، وتمثل في الربط المحكم بين الذهب والدولار، في إطار التعاملات المالية الدولية؛ والثالث، الذي انبثق من خلال أزمة الولايات المتحدة الاقتصادية في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، الذي أعاد ميزان القوة، المسائل الخاصة بالنظام النقدي، إلى الوضع السياسي، فبعدما تبين للولايات المتحدة أنها قد تفقد سيطرتها الاقتصادية إذا ما مضت بتنفيذ اتفاقية "بريتون وودز"، لجأت إلى تعويم الدولار وأنهت دور الذهب رسميا، لكنها في الواقع حافظت على احتياطها الذهبي من النفاذ، وأعدت تأكيد هيمنتها، عبر "نظام" هو في الواقع فوضى نقدية دولية، لكن العنصر الحاسم في هذه الفوضى هو الدولار المسيطر، الذي توجب على الدول الرأسمالية وليس الولايات المتحدة وحسب، اتخاذ كل ما يلزم، للحفاظ على قوته، وهو النظام الذي فتح المجال أمام تعول البنوك والشركات المالية وصناديق المال للولوج إلى شكل جديد من التطور الرأسمالي يقوم على الاستثمار بالرأس المال من خلال التعامل بالأسهم وبالعملات والمعادن النفيسة، والسندات، والسلع الرئيسية كالنفط، فيما يسعى بالبيع والشراء الأجل، والمضاربة.

لقد تبين أن حكم العالم من خلال السيطرة المحكمة على المال والأسواق والتحكم بالاقتصاد أمر غير مجدٍ، ان الذين يعارضون فكرة الحكومة العالمية، هم في الواقع يرفضون شكلها، لكنهم يمارسون مضمونها في كل سياساتهم فمنذ بدء التوجه نحو العوامة، التي دفعت بها ايدولوجيا النيوليبرالية، ودول العالم تسير على هدي النظريات والتدابير والإجراءات التي تحددها الولايات المتحدة أو مراكز القرار فيها، وبخاصة في المجال المالي ثم الاقتصادي، بل وفي الجانب السياسي أيضا، إلا أن هذه السياسات أدت الى اقحام العالم في سلسلة من الأزمات المتتالية التي لم تجلب لمطبقتها سوى العجز الاقتصادي والتضخم والبطالة والركود والمديونية... الخ، أما على الصعيد الاجتماعي والسياسي، فلم تجلب سوى مزيد من العنف والتوترات والاضطرابات والنزاعات الداخلية والدولية بالإضافة الى اهدار الحقوق والحريات.

في ضوء ذلك فإن دول العالم بحاجة الى نظام نقدي يقوم على أسس قانونية صحيحة، تقوم على المساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان وخاصة حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، وإلى ضمان ممارسة الحقوق ذات الطابع الجماعي ومنها حق الشعوب في تقرير مصيرها وإدارة مواردها الاقتصادية والتصرف بها، وحققها في التنمية وهي حقوق لا يمكن بلوغها والتصرف بها في ظل علاقات اقتصادية دولية قائمة على الاستغلال، ولا يمكن تحقيقها في ظل نظام نقدي يقوم على قاعدة الهيمنة والاستئثار، وتمييز دول وجماعات معينة بالامتيازات والأعطيات غير المحدودة، في الوقت الذي تقوم الدنيا وتعدد لأن دولة خصت فقراؤها بدعم سد الرمي، أو طالبت بدعم منتجاتها الزراعية والصناعية الناشئة في مواجهة منتجات

تحتل السوق بفعل إمكاناتها الهائلة وبفعل فتح باب الإقراض أمامها بلا حدود، وعند تعثرها تسارع حكوماتها إلى منحها المليات لتتلافى إفلاسها، وهذا واجهته الولايات المتحدة في افلاس عدد كبير من شركاتها العملاقة العاملة في المجال المالي اثر ازمة الديون العقارية 2008، مبررة ذلك بأن سقوطها هو سقوط للاقتصاد الوطني برمته وأن آثار ذلك ستطال كل العالم، في الوقت الذي تحرم الليبرالية التي تسود العالم حاليا الدول الفقيرة من أي تدخل لدعم قطاعاتها الإنتاجية التي تخطو خطواتها الأولى، كما انها تفتح بنوكها المتخمة بالدولارات الوهمية (المطبوعة حديثا بلا أي مقابل من القيم الحقيقية)، أمام مختلف القطاعات لتفترض وتفرض سيطرتها على الأسواق المالية العالمية.

يتوقف نجاح أي نظام نقدي جديد، من الزاوية القانونية، على قبول مختلف الدول به، وعلى قدرته على تحقيق الحد الأدنى من مصالح هذه الدول، وبالتالي مصالح المجتمع الدولي ككل. وعلى أعمال مبدأ المساءلة بحيث أن أي اضطراب اقتصادي أو نقدي في المستقبل يجب أن لا يجري تحميله لدول معينة، بل تتحمل مسؤوليته الدولة التي ارتكبت الخطأ، تحقيقا للعدالة الدولية.

مثل هذا النظام طرح فكرته بقوة في هذه الفترة، وذلك لأن النظام العالمي يعيش فترة إعادة التشكل في كل المستويات، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد أن الأوان لوضعه على أسس صحيحة مقبولة من جميع الدول، ولا يمكن بناء أي نظام جديد بدون بناء الأساس الاقتصادي، وبضمنه المالي، ووضع نظام نقدي يكون بدوره أداة للمبادلة وليس أداة إخضاع، بل أداة للتعبير عن القيم الإنسانية الحقيقية، القيم المعبر عنها بفكر وجهد وطاقه البشر، وليس بقوة السلاح.

ثم ان التطورات التي يشهدها العالم في مجال العملة الرقمية المشفرة، تثير مسألة على جانب كبير من الاهمية وتمثل في محاولة الشركات العملاقة خلق نقد رقمي خاص بكل منها وفرضه في تعاملاتها التجارية غير المقيدة بالحدود الاقليمية، وهذا يمكن ان يشكل اداة سيطرة جديدة قد تحل مكان الدولار لكنها بدلا من ان تكون لصالح دولة معينة فإنها تمكن الشركات العملاقة من تكريس هيمنة نهائية على الاقتصاد العالمي، وهو ما يهدد عملية التنمية في دول العالم الثالث من جهة، ويحول دون ممارسة الحرية في ميدان الاقتصاد بالنسبة للعاملين في النشاطات الاقتصادية المختلفة ومنها الميادين التي تمارس فيها هذه الشركات العملاقة نشاطها، الذي سينمو ويكبر ويتكاثر ليضمن السيطرة على سلاسل الانتاج والتوزيع بجوانبها المختلفة. وعليه فان دول العالم مدعوة للتوصل الى تفاهم حول وحدة نقدية عالمية، تكون مقياس حقيقي للقيمة، حتى لا يجري استغلالها من هذه الجهة او تلك، وحتى نضمن ان لا يخرج العالم من اطار ضمان حقوق الناس.

نظام يقوم على ايجاد معيار نقدي مقبول للجميع، معيار واضح ومحدد، يكرس مبدأ المساواة بين مختلف دول العالم، يكون لقاعدة الذهب دور بارز فيه، ويأخذ بعين الاعتبار التطور الهائل في المجال الرقمي، وتكون غايته التصدي لعمليات المضاربة وغيرها من النشاطات التي تحدث الضرر في اقتصاديات مختلف البلدان وتدفع نحو النزاعات والعنف والحروب. نظام يراعي ضرورة وجود هيئة تهدف الى ضمان التزام الجميع به، هيئة دولية لا شركة، هيئة تقوم على اساس ان الجميع شركاء ومتعاونون على هذا الكوكب.

المصادر والمراجع

- اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي 1944 وتعديلاتها. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>
- اولريش، ش. (2010). انهيار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود. *عالم المعرفة*، 371.
- البغدادي، ع. (2004). النظام النقدي العالمي بين نظام بريتون وودز وسيادة التعويم والفوضى النقدية، *جريدة الحدث*، عمان، 192.
- بوشناق، ش.، والعلمي ف. (2012). ضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي، *مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية*، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 22.
- بوقوفة، س. (2017). النقود الافتراضية واقع وآفاق دراسة حالة عملة البيتكوين، *رسالة ماجستير، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن بادى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*.
- بيجمان، ج. (2014). الدبلوماسية المعاصرة: التمثيل والاتصال في دنيا العولمة. عمان: دار المنهل.
- بيرنشتاين، ب. (2002). سطوة الذهب قصة استبداده بالقلوب والعقول. مكتبة العبيكان.
- التكريتي، ه. (2010). آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد الغربي. (ط1). عمان: دار الحامد.
- جوارين، ع. (2014). تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم. القاهرة: دار الكتاب الجامعي.
- الجويش، ي. (2013). العلاقة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية: تكامل أم تناقض؟، *جامعة دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 29(3).
- الجويش، ي. (2014). حقوق السحب الخاصة: مفهومها واقعا ومستقبلها، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 30(2).
- دينز، ج. (1989). *الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي 1945-1988*. دمشق: مكتبة مؤمن قريش، طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
- رزق، م. (2009). *النقود والبنوك. جامعة بنها، كلية التجارة، القاهرة*.

- رمزي، ز. (1987). التاريخ النقدي للتخلف دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، رقم 118. زيادة، و. (2013). التجربة الصينية بين النظرية والتطبيق حالة عملية، محاضرات لطلبة الماجستير، كلية الاقتصاد، الجامعة الإسلامية، غزة.
- عزايز، ج. (2011). آليات اصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الازمة المالية 2008-2016، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- فولف، ا. (2016). صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية. عالم المعرفة، 435.
- فيشوش، ح. (2017). الازمة المالية العالمية بين اقتصاد السوق واقتصاد المشاركة التداعيات والحلول دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- قنوع، ن.، واخرون (2016). أنظمة النقد الدولية واثارها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 38(2).
- قنوع، ن.، واخرون (2016). أنظمة النقد الدولية واثارها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، 38(2).
- <https://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf> القواعد واللوائح الخاصة بصندوق النقد الدولي
- مازار، م.، واخرون (2016). فهم النظام الدولي الحالي، تقرير أعدته مؤسسة راند من اجل مكتب وزير الدفاع الأمريكي.
- مجموعة من موظفي دائرة الاشراف والرقابة، العملات المشفرة، البنك المركزي الاردني، 2020.
- محمد، ف. (2010). فلسفة القانون ونظرية العدالة، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، مصر، 2.
- المرزوك، خ. (د.ت). النظام النقدي الدولي، محاضرات في الاقتصاد الدولي. العراق: جامعة بابل.
- مورغان، ف. (1993). تاريخ النقود، ت. نور الدين خليل. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- يوسف، ح. (2017). الاوراق المالية وسوق المال العالمي. الأردن: مركز الكتاب الاكاديمي.

References

- A Group of Supervision and Supervision Department employees, Crypto currencies, Central Bank of Jordan, 2020.
- Accominotti, O., & Ugolini, S. (2019). *The structure of global trade finance: A very long-run view*.
- Agreement Establishing the International Monetary Fund 1944. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>.
- Al-Baghdadi, A. (2004). *The Global Monetary System Between the Bretton Woods System and the Rule of Flotation and Monetary Anarchy*, Amman: Al-Hadath Newspaper, 192.
- Al-Huwaish, Y. (2014). Special Drawing Rights, Its Concept, Reality and Future. *Damascus University: Damascus University Journal for Economic and Legal Sciences*, 30(2).
- Al-Marzouk, Kh. (n.d). *The International Monetary System, Lectures on International Economics*. Iraq: University of Babylon.
- Al-Takriti, H. (2010). *The Mechanisms of Economic Globalization and Its Future Effects on the Western Economy*. (1st ed). Amman: Dar Al-Hamid.
- Azaiaz, J. (2011). *Mechanisms for Reforming the Current International Monetary System in light of the Challenges of the Financial Crisis 2008-2016*. Master Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences University, Algeria.
- Barguelli, A., Ben-Salha, O., & Zmami, M. (2018). Exchange rate volatility and economic growth. *Journal of Economic Integration*, 33(2), 1302-1336.
- Beigman, G. (2014). *Contemporary Diplomacy: Representation and Communication in the World of Globalization*. Amman: Dar Al-Manhal.
- Bernstein, P. (2002). *The Gold Robbing Story of his Tyranny with Hearts and Minds*. Bahboub: Obeikan Library.
- Bo'qoufa, S. (2017). *Virtual Money, Reality and Prospects of the Bitcoin Currency Case Study*. Master Thesis, Abdul Hamid bin Badis University, College of Economic, Commercial and Management Sciences, Mostaganem.
- Bouchnaga, A., and El-Alami F. (n.d). The Necessity of Reforming the International Monetary System. *Algeria: Ahmed Derayah University, Al-Haqiq Magazine*, 22, at <http://193.194.86.113/handle/123456789/7634>.
- Cooper, R. N., Dornbusch, R., & Hall, R. E. (1982). The gold standard: historical facts and future prospects. *Brookings*

- Papers on Economic Activity*, 1982(1), 1-56.
- Denizat, J. (1989). *The Dollar, History of the International Monetary System (1945-1988)*. Moamen Quraysh Library, Tlass for Studies, Translation and Publishing.
- Dorel-Fair, E. (2010). *The Japanese Economy*. Damascus: The Syrian General Book Authority.
- Eichengreen, B. (2019). *Globalizing capital*. Princeton University Press.
- Fishush, H. (2017). *The Global Financial Crisis Between Market and Participatory Economics Implications and Solutions, A Comparative Study*. PhD Thesis, Faculty of Economic Commercial and Management Sciences, University of Mohamed Boudiaf Al-Messila.
- Jawarin, A. (2014). *History of the Economic Crises in the World*. Cairo: University Book House.
- Meltzer, A. H. (2021, December 20). Money. Encyclopedia Britannica. <https://www.britannica.com/topic/money>.
- Mohamed, F. (2010). Philosophy of Law and Theory of Justice. *Law Journal of Legal and Economic Research, Egypt: Faculty of Law, University of Alexandria*, 2.
- Morgan, V. (1993). *The History of Money*. Egypt: The Egyptian General Book Organization.
- Qanoua, N., et.al. (2016). International Monetary Systems and their Effects on the Economies of Developing Countries. *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, Syria*, 38(2).
- Ramzi, Z. (1987). The Critical History of Backwardness: A Study of the Impact of the International Monetary System on the Historical Formation of Backwardness in Third World Countries. *Alam Elma'refa, Kuwait*, 118.
- Rizk, M. (2008). Money and Banking. *Faculty of Commerce, Benha University Cairo*.
- The Rules and Regulations of the International Monetary Fund, <https://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>.
- Triffin, R. (1960). *Gold and the dollar crisis: the future of convertibility*. New Haven: Yale University Press.
- Ulrich, S. (2010). The Collapse of Capitalism, Reasons for Failure of Restricted Market Economy. *Alam Elma'refa, Kuwait*, 371.
- Wolf, E. (2016). International Monetary Fund is a Superpower on the Global Stage. *Alam Elma'refa, Kuwait*, 435.
- Yusef, H. (2017). *Securities and the International Money Market*. Jordan: Academic Book Center.